

تبارك من تقدس عن ان توصف ذاته العلية بالكرم والكيف
 والجوهر والعرض وتزده عن ان يضاف الى افعاله البهيمية
 واحكامه السننية شوائب العلة والفرض وصلاة وسلاما
 على سيدنا محمد المختص بجنس الاصطفاء الاعلى المندرج تحته
 كل ما يناسب البشر من انواع الكالات وعلى اله واصحابه
 ذوى السجايا الكاملة والمزايا الفاضلة والمراتب العاليات
 (وبعد) فقد تم طبع حاشية علامة عصم وجمال
 مصرم الفهامة للحق الشيخ زين المصطفى على شرح مقولات
 الهام الفاضل الشيخ احمد السباعي طبيب الله بأربع
 الرحمة ثراهما وجعل الفردوس الاعلى مأواها بالمطبعة
 العامرة الشرفية التي مركزها يشارع الخريفش بمصر
 المعزية وكانت نهاية هذا الطبع الباهر والشكل الزاهر في ثلثي
 الربيعين من سنة ١٣١٣ من هجرة سيد الثقلين

صلى الله عليه وعلى آله

حقوق
الطبع
محمودة

وصحبه وسلم
وعظمه وشرفه
وكرم

حقوق
الطبع
محمودة

وكان ذلك على دقة كل من حضره الأجل السيد عبد الرحمن أفندي أمين والسيد
 محمد أفندي عرفه بخلي مؤلفها
 فكل نسخة ظهرت غير مختومة بهذا الختم فهي مسروقة ويعامل طابعها
 بحسب مقتضى اصول الطبوع والقوانين والخدم هذا

لا خيل عندك نهديها ولا مال * فليُسعد النطق ان لم يُسعد الحال
 وهذا الخرم ما جرى به البراع بذات الرقاق فنسأل الله تعالى
 كما وفق لا تمامه ان يمدّه بالانتفاع في جميع البقاع
 فدونك ما فيه بلفة لكل مرید وحسبك من القلادة
 ما احاط بالجيد * اذا منعتك اشجار المعالي * جناها الفض
 فاقنع بالشميم * فان اكتفيت بما حوته مائدة هذه السادة
 والا فاسلك في سبيل الوصول الى اصول هذا الفن طريقه
 الجاده اللهم لا ترغ قلوبنا بعد اذهبتنا وامتننا
 على الايمان الكامل كما عليه احييتنا والحمد لله
 رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
 اجمعين وقد تم تعليق هذه الحاشية صبيحة اول
 يوم من ذى القعدة سنة احدى وتسعين ومائتين
 والاف من هجرة كامل الذات وباهر الوصف صلى
 الله تعالى عليه وسلم *

بمسلك
 حافظ محمد
 حبيب

والصلاة والسلام
 على سيدنا
 وعلمنا محمد
 وعلى آله
 واصحابه
 اجمعين

حقيقه عطف في صفراء تبع الشبهة المحقق الامير في حواشي عبد
السلام وان ابقيا في زوايا الانظار خبايا وفي طوايا ضمائر التحقيق
من ايا وقال ابن السبكي اى في جمع الجوامع الاصولي قال شارحه
الزركشي اختلفوا في الامور النسبية فقال الفلاسفة انها وجودية
وذهب اكثر المتكلمين الى انها عدمية لا وجود لها في الخارج واستثنوا
الابن كافي الطولع وغيره فكان حق المصنوع يستثنى اه ويمكن
الجواب عنه بما قرره غير واحد من انه جار على قول عدم الاستثناء
مصحح اله الا ان يثبت عنه خلافه فتأمل والاضافات من
عطف الخاص كاقيل وهذه الاشارة لجميع ما سلف ذكره من
الفاظ الشرح واستعمال الاشارة في نحوه مجاز مفروق من بيانه
وقوله اجمالية من الاجمال ضد التفصيل اى ما ذكرناه في هذا الشرح
اشارة الى مقاصد منه على وجه الاجمال وفائدة اقناعية اى
يقنع بها من اراد مجرد الوقوف على المقولات العشر بتصورها
ومعرفة امثلتها من المطولات اى كتب الفن المبسوطة كالمواقف
والمقاصد وشرحها والطولع ونشرها والحمد لله الخ ختم شرح
بما بدأ به شكر المولاه على ما اولاه من نعمة توفيقه لا تمامه واعتقه
بالصلاة والسلام على نبيه الاكرم صلى الله عليه وسلم لانه
هو الواسطة العظمى في وصول كل نعمة والحصول على كل خير واتمام
هذا الشرح من جملة ذلك فكان حقا عليه الدعاء له صلى
الله عليه وسلم حيث تعذرت المكافاة وقد قال عليه الصلاة
والسلام من صنع معكم معروف فاكافئوه فان لم تكافئوه فادعوا
له ويرحم الله القائل * * *

وقال ابن السبكي
الاصح ان النسبة
والاضافات مود
امتناعية اه وهذا
اشارة الى الجالب
وقد افادنا في غاية
تحقيق ببلدنا
يطلب من
الطولات ان
والحمد لله على كل
حاله

فإنه لا يمكن أن يكون
شيء من الأشياء
مجردا عن
الزمان والمكان

وليس كذلك بل المتكلمون اتفقوا فيه على الوجود وإنما الخلاف
في المحسوسية وعدمها في المواقف اتفق المتكلمون على وجود
الآئين وفي حواشي عب على الخيال قيل لمحسوسية الأكواف
وقيل بعدمها فجعل الحركة من المبصرات إنما يصح على أحد
المذهبين أو فعبارته غير محررة أو ملخصا وانت لا تجد هذا
بعد علم بما أوقفناك عليه شيئا فان الأكثر القائل باعتبارية
النسب يستثنى الآئين ويقول بوجوديته وأما غير الأكثر فنه من
هو قائل بوجودية جميعها سواء كان آينا أو غيره وهو معمر كما
سبق عن المواقف ومنه من هو قائل بعدم استثناء الآئين
بل يقول باعتباريته كبقية النسب كما يدل عليه قول المواقف
فيما تقدم ولهذا اختلفت كونها أي الأكواف وجودية ولو كانت
محسوسة لما وقع الخلاف فيها أه فصنع شارحه لاخبار
عليه وحديث الاتفاق في عبارة للمواقف خطها هين إذ ليس كل
خلاف جاء معتبرا ولقد عثرت له على عثرات كثيرة في حواشيه
الثلاث ولكن منعتني من التنبيه عليها ضيق المجال في هذه الحاشية
الوجيزة أمور اعتبارية أي يعتبرها العقل لا وجودية
بالوجود الخارجي ومعناه تحقق الشيء وكونه في الخارج ويسمى
وجودا أصليا وعينيا ويقابله الوجود الذهني ويسمى وجودا
غير أصلي ووجودا ظليا وهو وجود الأشياء بانقاسها في ذهن
أو بمثال يطابقها على اختلاف الرأيين عند الحكماء القائلين
بالوجود الذهني فلا وجود للأمور الاعتبارية إلا في ذهن بل
ولا ثبوت لها في انقاسها لا فرق بين صادقها وكاذبها على ما

وقد يراد به خصوص اهل السنة ان قولوا بالمعتزلة كما صرح
 به غير واحد ثم المراد جمهورهم لا جميعهم كما في شرح الطوالع
 للاصفهاني حيث قال جمهور المتكلمين قالوا الاعراض النسبية
 لا وجود لها في الخارج الخ وفي المواقف انكر المتكلمون الاعراض
 واثبتوا ضرار قال السيد في شرح الصواب كما في المحصل معمر فانه
 من قدماء المتكلمين لما رأى لجة التي ذكرها الحكماء على وجودها
 اذ عن لها وحكم بوجودها ام وعبراك في ش منظومته باكثر
 المتكلمين تبعاً للزركشي في ش جمع الجوامع فاعترضه عط في
 صفراء بقوله في تعبيره باكثر المتكلمين ش في ش المحصل
 للكاتبي المتكلمون انكروا كون الاعراض النسبية وجودية اشهر
 ولا شيء فيه بعد ما سمعت وعبارة الكاتبي كعبارة شارحنا
 محمولة على تقدير المضاف او عدم التعويل على الخلاف فتدبر
 انها اى اقسام العرض التسعة وفيه ان المتكلمين لم ينكروا
 جميعها بل انكروا وجود ما عدا الكيف والابن فكان عليه رحمه
 الله تعالى ان يقول ومذهب المتكلمين ان اكثرها امور اعتبارية
 بل كان الاوضح ان يقول ومذهب اكثر المتكلمين ان ما عدا الكيف
 والابن منها امور اعتبارية قال الشافعي في ش منظومته وذهب
 اكثر المتكلمين الى انها عدمية لا وجود لها في الخارج واستثنوا
 الابن كما قاله في الطوالع وغيره فانهم يقولون بوجوده في الخارج
 نقله الزركشي ام وضمير انها للنسب والاضافات كما هو
 قضية سوق كلامه هناك واعترضه عط في صفراء بان استثنى
 الاكثر الابن يقتضى ان غير الاكثر قائل بعدم وجوده كبقية النسب

هذه الاقسام
التي هي
الاجناس
والانواع
والاصناف

حسه ومقتضى عقله وآخرون الى انها غير محسوسة فان لا
نشاهد الا الحركة والسكن والمجتمعين والمفترقين وأما وصف
الحركة والسكون والاجتماع والافتراق فلا ولهذا اختلف في
كونها وجودية ولو كانت محسوسة لما وقع الخلاف فيها كذا
في المواقف وشبهه فالمشككون لم يثبتوا وجود شيء من الاعراض
خارجا الا بعض انواع الكيف والابن وانكروا الكم وستة الاعراض
النسبية الباقية **الى هذه الاقسام التسعة** الخ في المواقف
وشبهه دعوى انحصار المقولات العرضية في الامور التسعة يشتمل
على مقامين احدهما ان هذه الاجناس التسعة اجناس عالية
والثاني انه ليس للاعراض جنس عال سواها وليس شيء من هذه
المقامين بيقيني اذ لم يثبت كون كل واحد من التسعة جنسا
لما تحته لجواز ان يكون ماتحته امور مختلفة الحقيقة وهو اعراض
لها فيكون عرضا عاما لاجنسا ولم يثبت كونها على تقدير
جنسيتها اجناسا عالية لجواز ان يكون ماتحتها انواعا حقيقية
فيكون كل واحد منها جنسا مفردا عاليا وان يكون اثنان
منها او اكثر داخل تحت جنس آخر فيكون ذلك الداخل تحت
الجنس الآخر جنسا متوسطا ان كان ماتحته اجناسا او جنسا
سافلا ان كان ماتحته انواعا حقيقية فظهر انه لم يثبت المقام
الاول بل نقول لم يتصد احد منهم لاثباته اصلا ولم يثبت ايضا
المحصن الذي هو المقام الثاني لجواز مقولة اخرى اي جنس عال للاعراض
مغاير للتسعة المذكورة ومذهب المتكلمين الخ يبراد بهم
عند مقابلتهم بالحكمة كما هنا ما يبراهل السنة والمعتزلة

الناظم ولا يخفك ان هذا انما ينتج الاولوية كما اشترت اليه لا
التعين فتدبر مادام يؤثر الخ قال من لا زاده الفعل هو الهبة
الحاصلة للمؤثر في غيره بسبب التأثير أولا كالهبة الحاصلة
للقاطع بسبب كونه قاطعا وقولنا اولا احتراز عن الهبة العارضة
للفاعل التابعة للفعل فانها عارضة للمؤثر بسبب التأثير لكن لا
أولا بل بواسطة الفعل وقول المص مادام يقطع اشارة الى معنى هذا
القييدان الهبة المقارنة للتأثير هي الهبة الحاصلة له اولا اه
وقال القاضي مير في هذا القيد اشارة الى ان الانفعال امر غير قار
وكذا الفعل ولذا يعبر عنهما بان يفعل وان يفعل لانهما على
التجدد والتقصي واما الامر المستمر المرتب عليهما فخرج عنها ودخل
في الكيف كحال المسخن بكسر الخاء اسم فاعل واعلم امر من
العلم يؤتى به للعناية بما بعده من الكلام تقوية وتأكيده وحشا
على القاء البال اليه تنبيهها على انه مما ينبغي ان يعلم ولا يترك ولذا التزم
بعد في الغالبان المؤكدة افاده في النسب فسموا الى الحكماء
والمراد جمهورهم كاعلمته واما المتكلمون فقالوا العرض اما ان
يختص بالحي وهو الحيلة وما يتبعها من الادراكات الحسية وغيرها
كالعلم والقعدة والارادة والكراهة والشهوة والنفرة وسائر
ما يتبع الحياة وحصرها في عشرة باطل بلا شبهة واما ان لا
يختص به وهو الاكوان المنحصرة في انواع اربعة الحركة والسكون
والاجتماع والافتراق والمحسوسات باحدى الحواس الخمس كالاصوات
والالوان والروائح والطعوم والحرارة واخواتها وذهب بعضهم
الى ان الاكوان محسوسة بالضرورة ومن انكر الاكوان فقد كابر

وهذا لان المقصود
انما هو تقدير
العشرة على انظمة
والفعل تأثير الذي
فمنه كذا امر غير قار
يجوز ان يكون مادام
وكانت تقطع
والنبريد والى
ويعلم انهم
فسموا العرض

اولى من التعبير عنهما بالفعل والافتعال وان اصرطح على الجميع كما
 بينا وجهه فيما علقناه على صريح عط عن غير واحد من ائمة
 الفن وان نازعه في كبراه بما ليس له من الحق منزع والمراد به اى
 بان ينفع فعل ومراده بذلك الارشاد الى ترادفهما مع الاشعار
 باسمهية الافتعال عن ان ينفع فعل وان كان اولى كما عرفت
 مادام يتأثر قيد لا بد منه لاجل الحال الحاصل للشيء عند الاستقلال
 اى انقطاع الحركة عنه كالطول الحاصل للشجر والسخونة الحاصلة
 للماء والقعود الحاصل للانسان فانه ليس من هذا القبيل وان
 كان يسمى اثر او انفعالا بل الاول من الكم والثاني من الكيف والثالث
 من الوضع افاده في المقاصد كحال المسخن بصيغة اسم المفعول
 وقوله مادام يسخن الفعل مبنى للجهول اى يتأثر بحرارة النار وفي
 تعداد المثال اشارة الى ان مقولة ان ينفع فعل قد تكون بسيطة
 كحرارة النار في المسخن وقد تكون مركبة كحال القطع المركب من حركة
 اليد والسكين مثلا فعلا ألفه للاطلاق قال بعضهم
 هو ابو المرشد جواب الشرط اى في قوله ان ينفع فعل بناء على
 ما دمج عليه من ان فيه مكسورة المفتحة وهو اى كونه جواب
 الشرط والمراد به اى بلفظ فعلا الذى هو بصيغة الماضى الفعل
 لانه الذى تسمى به المقولة كان بفعل وهذا اى جعله معطوفا
 بعاطف مقدر مع كون المراد به الفعل اقرب ليكون السياق على
 نسق واحد من سرد اسماء المقولات متعاطفة بل المتعين
 الخ اضرب عن الاضربية الى وجوب الحمل على ما قاله وعلمه بقوله
 وذلك لان الج اى بيان وجه التعيين وقوله لان المقصود اى مقصود

والرد: الافتعال هو
 الذى لا يتغير عن غير ما دام
 يتأثر كحال المسخن مادام
 يسخن وان انقطع
 وقوله مادام يسخن
 فعل مبنى للجهول وهو
 يتأثر بحرارة النار وفي
 تعداد المثال اشارة الى
 ان مقولة ان ينفع فعل قد
 تكون بسيطة كحرارة النار
 فى المسخن وقد تكون مركبة
 كحال القطع المركب من حركة
 اليد والسكين مثلا فعلا ألفه
 للاطلاق قال بعضهم هو ابو
 المرشد جواب الشرط اى في
 قوله ان ينفع فعل بناء على
 ما دمج عليه من ان فيه مكسورة
 المفتحة وهو اى كونه جواب
 الشرط والمراد به اى بلفظ
 فعلا الذى هو بصيغة الماضى
 الفعل لانه الذى تسمى به
 المقولة كان بفعل وهذا اى
 جعله معطوفا بعاطف مقدر
 مع كون المراد به الفعل اقرب
 ليكون السياق على نسق واحد
 من سرد اسماء المقولات متعاطفة
 بل المتعين الخ اضرب عن
 الاضربية الى وجوب الحمل على
 ما قاله وعلمه بقوله وذلك لان
 الج اى بيان وجه التعيين وقوله
 لان المقصود اى مقصود

احدهما الاحاطة به اما بكله او ببعضه والثاني الانتقال بانتقاله
 فان وجد احدهما دون الآخر كن وضع فبيضا على رأسه فان
 ينتقل بانتقاله ولكن لا يحيط به ولا يشغل عليه وكن جلس في
 بيت فان اجزاء البيت تحيط به ولكنها لا تنتقل بانتقاله لم يكن
 ذلك ملكا وهذا الشرطان انما يفهم اعتبارهما من كلامه في النجاة
 دون الشفا ونص على اعتبارهما عنده بعض المحققين من المتأخرين
 الا انه ذكر في مختصره في المنطق ان مقولة له ما ينتقل بانتقال
 الشخص وقد يكون طبيعيا كجلد الحيوان واراد يكال ثوب وما لا ينتقل
 بانتقال الشخص فهو من مقولة له على سبيل المجاز هذا لفظه ولم
 يقيد هنا بشرط كونه محيطا الا ان المشهور اعتبار الشرطين
 كذا ذكره المسعودي في شالخطبة فتأمل متمصا او متمصا من التخصر
 والنعم بمعنى ليس القميص والعمامة وعدد المثال اشارة الى ما كان
 محيطا بالكل وهو الاول وما كان محيطا ببعض وهو الثاني كما
 افاده الثاني في منظومته مجزوم باداة الشرط الخ اي فان
 بكسر الهزة وسكون النون حرف شرط ومراده بالعطف ابو المرشد
 بل يجوز فتح الهزة اي مع سكون النون وقوله تخفيفا او لضرورة
 النظم المصدر المؤول اي الانتقال وقوله على غيره اي غير
 المصدر المؤول وهو الجوهر اوله بناء على جواز العطف بالواو ولو
 مقدم على الاول والسابق المجاور عند تعدد المعطوف عليه
 ولعل هذا اي جعل ان مصدريه اولي لموافقته للاسم
 المصطلح عليه فيما بينهم بخلاف ما اذا جعلت ان شرطية
 والتعبير عن هذه المقولة والتي بعدها بان ينتقل وان يفعل

لما كان الانسان متمصا او متمصا وقوله ان ينتقل مجزوم باداة الشرط كذا قال بعضهم وهذا غير متعين بل يجوز فتح الهزة فيجعل ان مصدريه وسكون الفعل تخفيفا ويكون من عطف المصدر المؤول على غيره ولعل هذا

اول

نسمى مقولة الملك ومقولة الجدة ومقولة له بفتح اللام والجدة بكسر
 الجيم وتخفيف الدال في نيل السعادات وكبرى عطى يعبرون عنها
 بالجدة والوجد لكونها راجعة الى القدر والوجد بضم الواو وكسر
 الهمزة كافى المصباح وفي المختار نحوه وفسره بالاستغناء امره ولم اقف
 كلامهم على تسميتها بالوجد فان كان عن نقل فسلم والا فلا فذكر
 من اطلاق الدال وهو اللام وقوله مراد به المدلول وهو الملك
 فهو مدلولها لانها موضوعه له كما وضعت لغيره اشتركا ولكن
 ليس الملك المدلول لها مرادها كما لا يخفى فلا بد من تجوز آخر تاويل
 وهو ان الملك حالة اى هيئة وصفة قال الشيخ في شفاؤه
 مقولة الجدة لم يتفق لي الى هذه الغاية فهمها ولا اجد الامور التي
 تجعل كالانواع لها انواعا لها ولا اعلم سببا يوجب ان تكون مقولة
 الجدة جنسا لتلك الجزئيات ويشبه ان يكون غير يعلم ذلك فليتأمل
 ذلك من كتبهم ثم ذكر او اخر الفصل تعريفها وكذا في كتابه النجاة ونص
 في او اخر الفصل من شفاؤه هي نسبة الى ملاصق ينتقل بانتقال
 ما هو منسوب اليه كالتمسك والتعلل وليس القصص منه ذاتي كحال الحر
 عند اربابها ومنه عرضي كحال الانسان عند تقصده وقال في
 كتاب النجاة والملك ولست احصله يشبه ان يكون كون الجوهر في جوهر
 يشمله وينتقل بانتقاله مثل التلبس والتمسك ونحوه في كتابه المعروف
 بدانش نامه بالفارسية والذي تحصل من مجموع ما اورده في
 تصانيفه ان الملك هو كون الجسم بحيث يحيط بأكمله او بعضه
 ما ينتقل بانتقاله ككون الانسان متقمصا او متعصما او متعللا
 او متخفيا او كون الفرس مسرجا او ملجأ او انما تتم هذه الحالة بشرطين

من اطلاق الدال
 مراد به المدلول
 وهو حالة تحصل
 لا شئ بسبب
 ما يجعل به ينتقل
 لا يتغير

مفهومها هو وسبق ما يتعلق بذلك فلا تنقل بسبب نسبة اجزائه
 اي بحيث يعتبر موقع بعضها من بعض ككون هذا الجزء فوق ذلك او
 مجاور له او تحته ويسبب نسبتها الى الامور الخارجية كوقوع بعضها
 نحو السماء وبعضها نحو الارض في المواقف وشرحه اذا جعل الوضع هيئة
 معلولة للنسبتين فالقيام والاستلقاء وضعان متغايران لاختلاف
 نسبة الاجزاء فيهما الى الخارج ولولم يعتبر في ماهية الوضع نسبة الاجزاء
 الى الامور الخارجية بل اكتفى فيها بالنسبة فيما بين الاجزاء وحدها
 لزم ان يكون القيام بعينه الانتكاس لان القائه اذا قلب بحيث لا تتغير
 النسبة فيما بين اجزائه كانت الهيئة المعلولة لهذه النسبة وحدها
 باقية بشخصها فيكون وضع الانتكاس وضع القيام بعينه لا يقال
 اللازم مما ذكرتم اشتراكهما في معنى الوضع الذي هو جنسهما فجاز ان
 يفترقا بالفصل الحاصل من النسبة الخارجية لانا نقول الجنس والفصل
 يتحدان وجودا وجعلهما فكيف يتصور ان حصص من الجنس قارنت فضلا
 آخر فالحق اذن اعتبار النسبتين في ماهية الوضع او قال عتب التفوق في
 الوضع هيئة بسيطة معلولة للنسبتين وليس مركبا منها اذ النسبة
 فيما بين الاجزاء او فيما بين ما وبين الامور الخارجية ليست القرب والبعد
 والمحاذاة والمجاورة والتماس وليس القيام والقعود تنقسم تلك
 النسب ولا مركبا من الهيئتين الحاصلتين من تلك النسبتين اذ
 لا دليل على وجودها في القيام مثلا فضلا عن تركيبه منها فهو هيئة
 وحدانية معلولة لهما فتدبر فانه مما زل فيه الاقدام اذ هو
 المقولة اي اسمها وهذا ظ في انها لا تسمى بله وهو خلاف ما صرحوا
 به من تسميتها بذلك ايضا وقد قال في ش منظومته هذه المقولة

بسبب نسبة اجزائه
 بعضها الى بعض
 وبسبب نسبتها الى
 الامور الخارجية
 كالقيام والقعود
 وقوله له اذ اراد به
 الملك اذ هو المقولة

تسمى

الجسم الطبيعي بقربة افتراضه بلفظ الحضور لاذ هو من لوازمه المكان
 اختلفت حقيقته عرفا على ثلاثة اقوال فذهب جماعة من الحكماء الى انه
 السطح الباطن للماوى المماس للسطح الظاهر من المحوى وذهب قوم
 منهم الى انه بعد اى امتداد موجود يتنقذ فيه الجسم بنفوذ بعد
 القائمه به في ذلك البعد بحيث ينطبق بعد الجسم للقائمه به على ذلك
 البعد الموجود ويسمى بعدا مفطورا بالفاء وذهب المنكلمون الى انه
 بعد مفروض موهوم فهو عدم محض ونفى صرف يمكن ان لا يشغله
 شاغل ككون زيد الخ اشار بتعدد المثال الى انقسامه الى اثنين الى
 حقيق كالمثال الاول وغير حقيق كالمثال الثانى قال الكاتبى في شل المفصل
 الاين منه ما هو حقيق وهو كون الشئ في مكانه المختص به الذى
 لا يستغنى عنه ككون زيد في الموضع الذى يشغله بالمماسه ومنه ما هو
 غير حقيق وهو الذى لا يكون كذلك ككون زيد في البيت فان جميع البيت
 لا يكون مشغولا به على وجه يماس ظاهره جميع جوانب البيت ومنه
 ما هو أبعد من ذلك ككون زيد في الدار وما هو أبعد من هذا ككونه في
 البلد وما هو أبعد ككونه في الاقليم او في المعمورة من الارض او في الارض كلها
 او في العالم فهذه اينيات غير حقيقة اه وسمى ايضا بالكون في الموقف
 اتفق المتكلمون على وجود الاين من بين الاعراض النسبية وسموه بالكون
 وقسموه الى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وقالوا وجوده
 ضرورى بشهادة الحس اه هيئة الخ عرفه بعضهم بأنه نسبة بعض
 اجزاء الشئ الى بعض والى الامور الخارجية قال عطف في صفراء وتعرفه
 بالهيئة لا يخرجها عن كونه من الاعراض النسبية ايضا لان تلك الهيئة
 مستقرمة للنسبة والمراد بالاعراض النسبية ما اخذت النسبة في

في المكان ككون
 زيد في المكان الذى
 يشغله او في الموضع
 وسمى بالكون
 في البيت ككون
 زيد في البيت
 وسمى بالكون
 في الدار ككون
 زيد في الدار
 وسمى بالكون
 في البلد ككون
 زيد في البلد
 وسمى بالكون
 في الاقليم ككون
 زيد في الاقليم
 وسمى بالكون
 في المعمورة ككون
 زيد في المعمورة
 وسمى بالكون
 في الارض ككون
 زيد في الارض
 وسمى بالكون
 في الارض كلها ككون
 زيد في الارض كلها
 وسمى بالكون
 في العالم ككون
 زيد في العالم
 وسمى بالكون
 في الموقف ككون
 زيد في الموقف

زيد لن كان مستحضر المجيئة افاده في شرح منظومته قال عط في
 صفراء على القول الاول والاخير لا يندرج تحت مقولة لانه على الاول
 يكون من اقسام الواجب كالعقول والنفوس والمندرج تحت المقولات
 هو الممكن لانها اجناس عالية للممكنات وعلى الاخير هو امر اعتباري
 وعلى الثاني من مقولة الجوهر وعلى الثالث من مقولة الين وعلى الرابع
 من مقولة الكبراه وفيه نظر من وجوه بينها فيما علقناه على صفراء
 ككون الخسوف لا يشير الى انقسام المتى لقسمين حقيقي وهو
 كون الشيء في زمان لا يفضل عليه ككون الخسوف في ساعة كذا اي
 في وقت معين يكون مطابقا لحصول التغير وغير حقيقي وهو بخلافه
 كالا سبوع والشهر والسنة لما وقع في بعض اجزائها كما يقال حصل
 الخسوف في شهر كذا وسار فلان في عام كذا فاشار للثاني بالمثال
 الاول وللأول بالمثال الثاني حصول الخ او الهيئة التابعة له على
 الخلا ايضا قال المسعودي الين هيئة تعرض للجسم بسبب نسبته الى
 المكان وكونه فيه وليس هو مجرد النسبة الى المكان بل حالة تحدث
 بسبب النسبة اليه اه وقال عط في صفراء لعل الثاني اولى لاعتبار
 النسبة فيه من اول الامر المناسب لكون هذه الاعراض نسبية
 بخلاف ما هنا فان النسبة لازمة للحصول اه ويضعفه قول عب
 في ثبوت امر واء الحصول تردد وقد اوضحه الفري في حواشي ٣
 الموافق على ان كون هذه اعراضا نسبية لا يقتضي كونها تنقل النسبة
 لما قاله عب وغيره من ان الاضافات السبع يقال لها نسبية بحسب
 الاصطلاح وان لم يكن بعض اقسامها نفس النسبة لشدة اقتضائه
 اباها اه ومن البعض الين كافي في شرح المقاصد تأمل الشيء المراد به

ككون الخسوف
 في شهر كذا
 وسار فلان
 في عام كذا
 فاشار للثاني
 بالمثال
 الاول وللأول
 بالمثال الثاني
 حصول الخ او
 الهيئة التابعة
 له على الخلا
 ايضا قال
 المسعودي الين
 هيئة تعرض
 للجسم بسبب
 نسبته الى
 المكان وكونه
 فيه وليس هو
 مجرد النسبة
 الى المكان بل
 حالة تحدث
 بسبب النسبة
 اليه اه وقال
 عط في صفراء
 لعل الثاني
 اولى لاعتبار
 النسبة فيه
 من اول الامر
 المناسب لكون
 هذه الاعراض
 نسبية بخلاف
 ما هنا فان
 النسبة لازمة
 للحصول اه
 ويضعفه قول
 عب في ثبوت
 امر واء الحصول
 تردد وقد اوضحه
 الفري في حواشي
 ٣ الموافق على
 ان كون هذه
 اعراضا نسبية
 لا يقتضي كونها
 تنقل النسبة
 لما قاله عب
 وغيره من ان
 الاضافات السبع
 يقال لها نسبية
 بحسب الاصطلاح
 وان لم يكن بعض
 اقسامها نفس
 النسبة لشدة
 اقتضائه اباها
 اه ومن البعض
 الين كافي في
 شرح المقاصد
 تأمل الشيء
 المراد به

وبالعكس فالامر الاول مجرد نسبة والثاني اضافة وقس على ذلك حصول
 زيد في الزمان مثلاً في الاضافة تعرض لاسائر المقولات بل للموجب
 تكامل الاول كافي في المواقف غير ولا محذور في ذلك العرض
 لانها عند المتكلمين المانع لقيام العرض بالعرض امور اعتبارية
 والحكماء يجوزون قيام الاعراض بعضها ببعض وان لم تكن اعتبارية
 كالابوة فانها نسبة تعقل بالقياس الى البنوة التي هي ايضا نسبة
 تعقل بالقياس الى الابوة وقوله كالكميات اي الخمسة وهي الجنس
 والفصل والنوع والخاصة والعرض العام وقوله فان الجنس الخ اي
 لانه كل مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة وتلك الكثيرون هي
 الانواع وحقيقة النوع هو المندرج تحت الجنس حصول الشيء الخ
 او الهيئة التابعة للحصول على اختلاف الرايين كافي في المواقف
 وعب قال السعوي في خطبة ابن سينا التي هيثة تعرض للشيء
 بسبب نسبته للزمان وكونه فيه اوفي طرفه فان كثيرا من الاشياء
 يقع في طرف الزمان اي في ان من الالات ومع ذلك يصح ان يسئل
 عنه بمعنى والفرق بينهما ان الزمان مقدار يقبل التجزئة والآن ليس
 كذلك فنسبة الآن الى الزمان كنسبة النقطة الى الخط اه الزمان
 اختلف في حقيقته عرفا على خمسة اقوال فقبل هو جوهر مجرد عن
 المادة لا يقبل العدم لذاته وقيل الفلك الاعظم وقيل حركته وقيل
 مقدارها وقيل وهو مذهب الاشاعرة انه متجدد معلوم يقدر به
 متجدد موهوم ازالة لابهامه وقد يتعاكس بسبب ما هو متصور
 فاذا قيل مثلاً متى جاء زيد يقال عند طلوع الشمس اذا كان المخاطب
 مستحضر الطلوع الشمس واذا قيل متى طلوع الشمس يقال حين جاء

ولا يفرق بين النوع والجنس
 والكميات فان
 الجنس نحو الحيوان
 مثلا لا يستعمل
 بالنسبة الى امر
 اقتر وهو النوع
 هو حصول الشيء في
 الزمان

حالا لا مكانا لثلاثها وتغيرها ولو بالمعاجة ملكة من التملك كانها
 لعدم زوالها وتغيره ملكة محلها اى الاضافة مراده ان
 هذه المقولة تسمى بكل من الاسمين عرفا وهو ما في المواقف وغيره
 خلافا لاني المرشد في دعواه انها لا تسمى حقيقة الا بالاضافة وفي
 المقاصد وبعد تعريفها بنحو ما هنا التعريف المذكور للمضاف
 الحقيقي ويسمى المجموع المركب منها ومن معروضها مضافا مشهورا وما
 في المواقف من ان نفس المعروض يسمى مضافا مشهورا بخلاف
 المشهور نعم قد يطلق عليه لفظ المضاف بمعنى انه شيء له الاضافة
 على ما هو قانون اللغة امر نسبة الخ محصلة بملاحظة ما ياتي بالنسبة
 المتكررة وتعقل النسبتين معا لا تقدم لاحدهما على الاخرى
 فخرج سائر الاعراض وما كان تعقله مستعقبا ومستلزما لتعقل
 شيء آخر كاللزومات البينة للوازم على ان تعقل اللوازم ليس
 مستلزما لتعقل اللزومات كما افاده في شرح المقاصد اى لانه
 اذا تعقل اللزوم البين بالمعنى الاخص انتقل الى لازمه ولا ينعكس
 بان ينتقل من اللزوم اليه على ان هذا خارج بكون المتعقل نسبة اذ
 اللزومات ليست كذلك افاده عطف في صغره فتأمل الا بالقياس
 لنسبة اخرى اى متعقلة ايضا بالقياس الى الاولى فلا يكون فيها نسبة
 من جانب فالاضافة اخصر من مطلق النسبة المتحققة في سائر
 المقولات النسبية فاجسم اذا حصل في المكان تحقق هناك امرات
 حصول جسم في المكان وذات المكان فذلك الحصول نسبة بينهما
 فاذا لوحظ الجسم بوصف كونه متمكنا والمكان بوصف كونه متمكنا
 فيه تحقق نسبتان متكررتان معقولة احدهما بالقياس الاخرى

فاذا ثبتت
 محلها ونظر
 عين لا يمكن ان لا
 للنصف بها تسمى
 ملكة او العا
 اى الاضافة وفي
 نسبة عارض
 للشي لا تعقل
 اى بالقياس
 نسبة اخرى

وبالعكس

غير الاربعة كالامر واللذة والمراد من العلم الادراك الشامل للجمل
 المركب فهما قسم واحد كما يؤخذ من شئ الموقف فاشارة رحمه الله
 الى ثاني الخمسة بقوله كالادراكات والجماليات والى خامسها بقوله
 والالام والذات وترك الاشارة للثلاثة الباقية كما انه ترك الاشارة
 للنوع الرابع من انواع الكيفيات الاربعة وهي الكيفيات الاستعدادية
 اى القائمة بحسب يستعد بسببها للقبول او عدمه بمعنى انها
 تقتضى استعدادا ونهيا لقبول اثر ما بسهولة كاللين وتسمى ضعفا
 ولا قوة اول الدفع كالصلابة وتسمى قوة طبيعية هذا الجمل ما فى
 الباب وليس لتفصيله هنا محل من الاعراب وهذا الخ راجع للادراكات
 وما بعدها المشار بها للكيفيات النفسانية ان درست اى
 استحکمت بحيث لا يزول او يعسر زوالها لان الصفة الحاصلة
 فى الموقف والاختلاف بين الحال والملكة بعارض مفارق
 لا يفصل فان الحال بعينها تصير ملكة بالتدرج الا ترى ان
 الكيفيات النفسانية بالشخص في الكتابة مثلا تكون في ابتداء
 حصولها حالا واذا ثبتت زمانا واستحکمت صارت بعينها ملكة
 كما ان الشخص الواحد قد يكون صبيا ثم يصير رجلا فالواحد ملكة
 قبل استحکامها كانت حالا وليس كل حال يصير ملكة وانت
 تعلم ان الكيفية النفسانية قد تتوارد افراد منها على موضوعها
 بان يزول عنه فرد ويعقبه اخر فبتفاوت بذلك حال الموضوع في
 تمكن الكيفية فيه حتى ينتهى الامر الى فرد اذا حصل فيه كان متمكنا
 واستغنا هذا الفرد ملكة لم يكن حالا بشخصه بل بنوعه اه وفيه كلام
 ينبغى الوقوف عليه في حواشى عب لان المتصف بها الخ اى سميت

وهذه تسمى ملكات
 ان يخفى فى النفس
 ولا فلا لان الصفة
 الخاصة للانسان
 فاما امر نفسي
 حال لان المتصف
 بما يقدر على ان لا

فتمام كالتزجية الخ اعلم ان للكيف بالاستقراء اربعة اقسام
وهي الكيفيات المحسوسة والنفسانية والاستعدادية والمختصة
بالكميات فاشارك عليه رحمة الله الى الكيفيات المختصة بالكميات
بقوله كالتزجية والفردية فانهما كيفيتان للاعداد التي هي كميات
منفصلة وكذا الاختلاف والاستقامة مثلا فانهما كيفيتان للكميات
المتصلة فالخط مثلا له كيفية هي الانحناء او الاستقامة ولوزاد
الشهتين المثالين او ابدل الفردية بالانحناء مثلا لتتما الاشارة
لكل من القسمين وكحلاوة العسل الخ اشار به كالمثالين بعده الى
الكيفيات المحسوسة وهي قسمان راسخة واليها اشار بالمثال الاول
والثاني وغير راسخة واليها الاشارة بالمثال الثالث وتسمى الاولى
انفعاليات والثانية انفعالات وعدد الشئ مثال القسم الاول
للاشارة الى ان تبعيتها للمزاج التابع للانفعال اما شخصها كالمثال
الاول فان الحلاوة تكون فيه بسبب مزاجه الذي حد بانفعال
وقع في مادته او بنوعها كالمثال الثاني فان الحراقة فيه وان كانت
بسيطة لا يتصور فيها انفعال فقد توجد الحراقة التي هي نوعها
في بعض المركبات تابعة للمزاج كالعسل والفلفل فان حرارتها تابعة
لمزاجها المستفاد من انفعال وقع في موادها كافي المواقف وشعره
الجزء هو التحير والدهش من الاستحباب ويطلق على سوء احتمال
الغنى وفي الحديث اذا شبعتن نجلتن اي اشترتن وبطرتن كذلك في
الصباح وكلا دراكات الخ اشار به مع الامثلة الثلاثة بعد
الى الكيفيات النفسانية وهي كافي المواقف خمسة اقسام
الحياة والعلم والارادة والقدر ثم بقية الكيفيات النفسانية

كالتزجية والفردية
وكحلاوة العسل
وكما اشارنا الى
وكما اشارنا الى
وكما اشارنا الى
وكما اشارنا الى

على تصورات أمور أخرى بخلاف الكيفيات فإنه قد يستلزم تصورهما
 تصور غيرهما كالادراك والعلم والقدرة فإنها لا تصور بدو متعلقاتها
 أعني المدرك والعلوم مثلاً لكن ليست تصوراتها متوقفة على تصور
 المتعلقات معلولة لها كما في النسب بل تصوراتها موجبة لتصورات
 متعلقاتها وكذا الحال في الكيفيات المخصوصة بالكميات كالاستقامة
 والانعطف والتثليث والتربيع فإنها موجبة لتصورات متعلقاتها غير
 متوقفة عليها واعتراض بخروج الكيفيات المكتسبة بالحدود والرسوم
 كذا في المواقف وقوله لتوقف تصوراتها الخ هذا على تقدير كون
 النسبة ذاتياً لها ظاهراً وأما على تقدير عرضها لها فلا لأن تصور
 المعروض لا يتوقف على تصور العارض ولا أجل هذا عدل في المواقف
 وغيره عن قيد لا يتوقف تصوره الخ إلى قيد ولا يكون معناه معقولاً
 بالقياس إلى الغير لاخراج الأعراض النسبية فإنها معقولة بالقياس
 إلى غيرها لاقتضاها النسبة الموجبة لكونها معقولة بالقياس إلى
 ما تنسب إليه بخلاف الكيفيات فليست معانيها في انفسها مقيسة
 إلى غيرها لأنها لا تقتضي ذاتها النسبة وإن كانت عارضة لها واللوا
 عن الاعتراض بخروج الكيفيات المذكورة أن المراد بالتوقف امتناع
 حصول تصورهما بدون الغير لا مجرد الترتيب والحصول والتصور
 المكتسبة يمكن حصولها بالبداية ورسوم آخر إفادته عب وغيره
 غيره المراد بالغير الأمر الخارج كما هو المتبادر فلا يلزم خروج
 الكيفيات المركبة ثم النقطة والوحدة داخلاً في التعريف على
 أنهما من الكيفيات وخارجان عنه على أنهما اعتباريان ومن قال أنهما
 من العرض غير الكيفي زاد في التعريف قيد اللاقسمة لاخراجهما

متعلقاتها
 غيرهما

الكنية وهو
عضو لا يقتضي
القسمه لذاته
ولا يتوقف
تصوره

كالعشرة اذا قسمتها الى ستة واربعة كان السادس جزءا من السنة
داخلا فيها وخارجا عن الاربعة فلم يكن ثمة امر مشترك بين قسمي
العشرة وهما السنة والاربعة كما كانت النقطة مشتركة بين قسمي
الخط والكم المتصل اما غير قار لا يجوز اجتماع اجزائه المفروضة في
الوجود وهو الزمان فالان مشترك بين قسميه الماضي والمستقبل على
نحو اشتراك النقطة بين قسمي الخط واما قار بالذات يجوز اجتماع اجزائه
المفروضة في الوجود وهو المقدار فان انقسم المقدار في الجهات الثلاثة
فقسم تعليمي وهوان المقدار بر او في جهتين فسطح او في جهة فخط
افاده في المواقف وشرحه كيف سبق وجه تقديمه على ما بعد
وناخيره عما قبله لا يقتضي القسمه الخ اخرج به الكره فانه يقتضي
القسمه لذاته وودخل ما لا يقتضي القسمه اصلا اعني لا باعتبار
ذاته ولا باعتبار متعلقه كالعلم بمعلوم بسيط وما يقتضيها الا
لذاته بل باعتبار متعلقه كالعلم بمعلومين لان سلب اقتضاء القسمه
مع التقييد بقوله لذاته صادق بصورتي عدم اقتضاءها اصلا
وباقضاءها الا بالذات كما لا يخفى لكن قال عيب لا اقتضاء للقسمه في صورة
العلم بمعلومين اصلا لا بالاصالة وهو ظ ولا بالتبع اذ لا اقتضاء في
المعلومين مثلا للقسمه وان اتصفا بها بخلاف المعلوم البسيط
فانه لبساطته يقتضي عدم القسمه والعلم مطابق له فيكون مقتضيا
لعدم القسمه بالتبع ولاجل ذلك جعل الامام في المباحث المشرقية
والكاتب في شفا الملخص السيد في حواشي التجريد قيد لذاته متعلقا
بمقتضى اللاقسمه فقط اهاى بناء على زيادة قيد اللاقسمه فتأمل
ولا يتوقف تصوره الخ اخرج به الاعراض النسبية لتوقف تصوراتها

على

عند تحقق الحكماء كما هو عند المتكلمين وان جعله من اقسام الكم
 باعتبار فرض وجوده واما متصل فارو هو المقادير او غير فار
 وهو الزمان وقوله كالخط تمثيل للمقادير وادرج تحت الكاف
 السطح والجسم التعليمي فانواع الكم خمسة وفيه المقاصد زعم
 الفارابي ان القول من مقولة الكم وان الكم المتصل ينقسم الى
 فارو هو العدد وغير فارو هو القول واجمع بانه ذو جزء يتقدر
 بجزئه وكل ما هو كذلك فهوكم وفاقا ورد بمنع الكبرى وانما
 ذلك اذا كان التقدر لذاته وما هنا انما عرض للقول خاصة
 الكم من جهة الكثرة التي فيه كما ان الجسم يتقدر بالذراع ونحو
 لما فيه من الكم المتصل اهـ واعلم ان الكم المتصل هو ما يمكن
 ان يفرض فيه اجزائه متلاقي على حد مشترك بين جزئين والحد المشترك
 هو ذو وضع بين مقدارين هو بعينه نهاية لاحدهما وبداية
 للآخر ونهاية لها او بداية لها فاذا قسم خط الى جزئين كان الحد
 المشترك بينهما النقطة واذا قسم سطح اليهما فالحد المشترك
 هو الخط واذا قسم الجسم فالشترك هو السطح والحد المشترك
 يجب كونها مخالفة في النوع لما هي حدود له لان الحد المشترك
 يجب كونه بحيث اذا انضم الى احد القسمين لم يزد به اصلا واذا
 فصل عنه لم ينقص شيئا ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزأ آخر
 من المقدار المقسوف فيكون التقسيم الى قسمين تقسيما الى ثلاثة
 والتقسيم الى ثلاثة تقسيما الى خمسة وهكذا فالنقط ليست جزأ من الخط
 بل هي عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس الى
 الجسم والكم المنفصل ما لم يكن بين اجزائه حد مشترك وهو العدد

لثالث
كالاعداد
والقادر
على

المتصل ولا يقبل الكم المنفصل ايضا القسمة الفعلية لانها عبارة
عن زوال الاتصال ومعلوم ان معروض الكم المنفصل وهو المعدود
من حيث انه معروض لها لا يكون متصلا واحدا في نفسه بل منفصلا
بعضه عن بعض فلا يمكن هناك زوال اتصال حقيقي واذا لم يتصور
ذلك في المعدود الذي يكون محسوسا فاول في العدد العارض له فاذا
في شوا الموقف غيره لذاته متعلق بيقبل اى ان قبوله القسمة ذاتي له
بمعنى انه لا مدخل للغير في قبوله لها وهو قيد مخرج للكم بالعرض وهو
الذي يقال له انه كم بسبب مقارنته للكم بالذات كما في شوا التجريد وهو
اربعة اقسام الاول محل الكم كالجسم ذه هو محل بحسب المقدار الحال
فيه او محل العدد اذا كان الجسم متعدد او الاول كم متصل بالعرض
والثاني كم منفصل بالعرض الثاني الحال في الكم كالضوء القائم
بسطح الجسم المضئ والطول والقصر العارضين للخط الثالث الحال
في محل الكم كالبياض الذي في الجسم فانه مع المقدار الذي هو الكم المتصل
حال في الجسم وهذا مبني على القول بان اللون نافذ في العمق وقيل بل هو
عارض للسطح كالضوء كما قاله الفيزيائي في خواشي الموقف وفي شوا
المقاصد قيل اللون من خواص السطح ومعنى كون الجسم ملونا ان
سطحه ملون لكن الاظهر ان اللون قد ينفذ في عمق الجسم او الرابع متعلق
الكم كالعلم المتعلق بمعلومين فانهما معروضان للكم المنفصل الذي
هو العدد على ما قالوا كالاعداد الح الكاف داخله على مجموع الاعداد
والمقادير وانطوى تحتها الزمان فقط اذ لا شئ وراء هذه الثلاثة
وذلك لان الكم اما منفصل وهو العدد بناء على المشهور عند الحكماء
من كونه وجوديا لكن نقل عب عن الدواني انه من الامور الاعتبارية

عند

فلا حاجة الى
دعوى الكرم عند حذف
منه في النظم
ومعنى النظم
يقضي القسم

الضرورة والاعداد عند ابن مالك ومن مخاخره وفي الاشتمون
وحواشيه اجاز السيرافي وابن عصفور حذف الواو واو في العطف
قال الدماميني قد قيل في علمته بابا بابا ان تقديره بابا بابا
ويشهد له قولهم ادخلوا الاول فالاول ومنع ابن جني كالتسهيل
حذف العاطف مطلقا وخرج ما يوهمه على بدل الاضرب فلا
حاجة لدعوى الخ المدعى ابو المرشد حيث قال الكرم عطف على الجوهر
بحذف حرف العطف لضيق النظم وكذا اما ساكله مما يأتي امر وقد يقال
مراده ان التزام حذفه مع جوازه لضيق النظم فلم يخالف ما قرره
الشه يقضي لقسمه الخ تطلق القسمة على الوهمية وذلك بان يفرض
فيه شيء غير شيء وعلى الفعلية بان ينقطع وينفصل بالفعل اي
تحدث له هويتان بعد ان كانت هوية واحدة والجمهور عرفوا
الكرم بقبول القسمة فقالوا هو عرض يقبل القسمة لذاته والمراد
الوهمية قاله في المقاصد وذلك لان الفعلية لا يقبلها الكرم
المتصل الذي هو المقدار لما تقرر ان القابل يبقى مع المقبول
والا لم يكن قابلا له وعند عرض الفصل والفك على الجسم لا يبقى
المقدار الاول بعينه لانه متصل واحد في حدة ذاته لا مفصل فيه
اصلا بل يزول ويحصل هناك كان اي مقدار ان آخر ان لم يكن موجوب
بالفعل نعم الكرم المتصل الحال في المادة الجسمية بعد المادة لقبول
القسمة الانفكاكية وان لم يكن اجتماع ذلك الكرم مع تلك القسمة
ومعلوم ان المعدل لا يجامع الاثر بل يتعد مرعده وجوده كالخطوات
الموصلة للقصد فالقابل للقسمة الانفكاكية هي المادة اي الجوهر
الباقية بعينها مع الانفكاك والانفصال دون المقدار الذي هو الكرم

الكلمة المستعمل
على ما في قوله
بما خلف عن قوله
وذلك جائز
نبت عليه
الجمهور

والصورة عند الحكماء كما أفاده غير واحد وذكره عط في صفراء
بقائه هل يطلق على الجوهر الفرد نقطة جوهرية على موازاة خط جوهر
وسطح جوهر قال البلبيس في ظني عن ش. المواقف ان القوم لا يطلقون
على الجوهر الفرد نقطة اه وقد رأيت التصريح باطلاق النقطة
على الجوهر الفرد في غير محل من شرحي للمواقف والمقاصد ونص
الثاني في محل اما القول بآلف الجسم من السطوح المتألفة من
الخطوط المتألفة من النقط التي هي جواهر فردة فهو قول
المتكلمين مع اشتراط الانقسام في الاقطار الثلاثة بحيث
لا يتألف من اقل من ثمانية اجزاء اه وبديع قول محمد الحريري

الحرفوشي مشير بذلك

قال من غذا امام اولي الفضل ورب المباحث الفلسفيه
ان عندي برهان حق على نفسي الهيولى والصورة الجسميه
قلت ما هو فقال شامة حبي * قد عذوهي نقطة جوهرية
الكم مقدمه مع الكيف على سائر الاعراض النسبيه لانها
اثبت وجود امنها اذ لا تقر لها في ذوات موضوعاتها كقتر
الكميات والكيفيات وقدم الكم على الكيف لانه اعم وجودا منه فان
احد قسميه وهو العدد يعم المقارنات والمجردات جميعا بخلاف الكيف
فان المحسوس والاستعداد والمختص بالكميات منه لا توجد في
المجردات بلا واسطة وانما قلنا بلا واسطة لوجود المختص بالكميات
في المجردات بواسطة العدد كالزوجية والفردية والنفساني
لا يوجد في البسائط العنصرية والجمادات لاختصاصه بذوات
الانفس افاده في ش. المواقف وعب وذلك جائز حتى في غير

الضروري

فصده فما صنعه الله ثمّة في محله فافهم وقال المتكلمون كل جوهر
متخيز وكل متخيز اما ان يقبل القسمة فهو جسم اولا فهو جوهر مفرد
واختلفوا في اقل ما يتركب منه الجسم فعند الاشاعرة اقله جزآن
فاذا انضم جوهر مفرد لآخر حصل من مجموعهما جسم وهو قابل
للقسمة في جهة واحدة وعند المعتزلة الجسم هو الطويل العريض
العميق فاعتبروا فيه الطول والعرض والعمق ثم اختلفوا بعد
اتفاقهم على ذلك في اقل ما يتركب منه الجسم فقبل ثلاثة اجزاء وقبل
سنة وقبل ثمانية وقال النظام لا يتألف الا من اجزاء غير متناهية
وقبل غير ذلك قال في المواقف وشرحه والحق امكانه من اربعة اجزاء
فالركب من جزئين او ثلاثة ليس جوهر مفرد او لا جسم فالمنقسم في
جهة خط وفي جهتين سطح وهما واسطة بين الجوهر المفرد والجسم
عندهم ود اخلاص في الجسم عندنا هو والمراد خط و سطح جوهرين
اذا فرض تركب الجسم من جواهر فردة فقول من قال ان بعض المتكلمين
يقول بالخط والسطح مراده بالبعض المعتزلة لانهم من المتكلمين
وبالخط والسطح الجوهرين فلا ينافي انكار المتكلمين للمقدار المنقسم
الى خط و سطح وجسم تعليمي الثلاثة عند الحكماء اعراض قائمة
بالجسم الطبيعي والحاصل ان اهل السنة لا يقولون بالخط والسطح
لا الجوهرين ولا العرضيين والمعتزلة يقولون بالخط والسطح الجوهرين
والحكماء يقولون بالخط والسطح والجسم التعليمي على وجه كونها اعراضا
ولا يقولون بالخط والسطح الجوهرين فهي عند المتكلمين
امور اعتبارية مرجعها للابعاد تفرض للجسم لا وجود لها وانما
الموجود هو الجسم الطبيعي المركب من الجواهر عندهم ومن المجهول

ونفس وعقل ولم يثبت عندهم وجود جوهر حال هو الصورة وآخر
 محل هو الهوى والما الهوى اسم للجسم من حيث قبوله للأعراض
 المحصلة للأجسام المتنوعة والصورة اسم لتلك الأعراض ثم
 المراد بالنفس ما يعم الفلكية والانسانية واعتبر النفس في شئ منظومه
 الشأن في تعلق النفس بالأجسام تعلق التدبير والتصرف فناقشه
 عطف في صفراء ووسطاء بان التقسيم جار على اصطلاح الحكماء وقد
 اختلفوا فيها فقال افلاطون ومن قبله بقدمها مع التنازع وقال
 ارسططاليس بجدوثها بجدوث البدن وعليهما فالنفس الناطقة
 متعلقة بالبدن بالفعل فكان عليه اسقاط هذه الزيادة ولذا لم
 يذكرها غيره اه وفيه ان التعلق لا يلزمها بالفعل دواما بل ينفعك
 عنها حين مفارقتها للبدن قال المسعودي في شرح خطبة ابن
 سينا هذه النفس الناطقة لها علاقة ما يبدن الانسان مادام
 حيا وليست تلك العلاقة كتعلق الشئ بجملة بل كتعلق مستعمل
 الآلة بالآلة وهي حادثة مع البدن لا قبله ولا تقسده بفساد
 البدن وموته بل تبقى كما كانت الا ان علاقتها تنقطع عن البدن
 ولا تنعلق ببدن آخر ويكون لها بعد مفارقتها عن البدن اى
 بعد انقطاع العلاقة بالموت سعادة ولذة او شقاوة وألم
 اه ونحوه في شئ المواقف وفي شئ المقاصد من شأن النفس ان
 تتعلق بالبدن الخ ماقال فان النفس الناطقة بعد انقطاع علاقتها
 عن البدن لا تنعلق لها بتدبير ولا تصرف فلا بد من اعتبار
 الشأن نظر الحالة الانقطاع او تقييد التعلق ببدن الانسان
 بدوام حياته كما وقع لغير واحد ومن لم يصح بذلك لا بد له من

منه
نحو

بالماء والهواء في داخل الكوز فالفرغ الموهوم هو الشيء الذي من شأنه
ان يحصل فيه الجسم وباعتبار فراغه عن شغل الجسم اياه يجعلونه
خلاء فالخلاء عندهم هو هذا الفراغ الموهوم مع قيد أن لا يشغله
شغل من الاجسام فيكون لا شياً محضاً لان الفراغ الموهوم ليس
بموجود في الخارج بل هو امر موهوم عندهم اذ لو وجد لكان بعداً
مفطوراً وهم لا يقولون به فان لا يشغله جسم ما كان لا شياً محضاً
بالضرورة والخلاء عندهم اخص من الخبر لان الخلاء هو الفراغ الموهوم
مع اعتبار ان لا يحصل فيه الجسم والخبر هو الفراغ من غير ان يعتبر
حصول الجسم فيه او عدمه والقائل بامتناع الخلاء الحكماء وبامكان
التكلمون اه وادلة الفريقين في المواقف وشرحه ومن لطيف الاشارة

لهذا قول القائل * * * *

فان زعموا ان الخلاء وجوده * محال فنقض بكفي وكيفي
كذات زيد تمثيل للجوهر المعروف بما ذكر وهو مثال لنفسم الجسم
منه اذ الجوهر اقسامه عند الحكماء خمسة قالوا لانه ان كان محلاً
لجوهراً آخر فهو الهبولى وهي جوهر في الجسم قابل لما يعرض له من الانقضاء
والانقضاء محل للصورتين الجسمية والنوعية وان كان محلاً في جوهر
آخر فهو الصورة الاعم من الجسمية والنوعية وان كان مركباً منهما فهو
الجسم وان لم يكن محلاً ولا محلاً ولا مركباً منهما فان كان متعلقاً بالاجسام
تعلق التدبير والتصرف فهو النفس فهي غير حالة في الجسم ولا مجاوزة
له لانها جوهر مجرد وان كان متعلقاً بتعلق التأثير فهو العقل الذي هو
احد العقول العشرة السماوية قال في شرح المقاصد وهذا التقسيم
على راي المشايخين منهم اما عند الاقدمين منهم فاقسامه ثلاثة جسم

اوالتحيز وهو
ما اخذت
دانه قدما
من الفراغ

نقضه عط في صفراء بصدفه على الواجب تعالى وهو مدفوع
باختصاص المقسم بالحادث ككاتبه عليه في مثله الخالي وعب
وصرح به السعد في شئ النسفية فافهم او التحيز هذا تعريف
للمجهر على مذاق المتكلمين وكان عليه ان يزيد قيد بالذات لصيرورة
التعريف بدونه غير مانع لصدفه على العرض فانه متحيز ايضا
لكن لا بالذات قال في المواقف وشرحه عند الكلام على تقسيم
المتكلمين الحادث اما متحيز بالذات او حال في التحيز بالذات ولا متحيز
ولا حال فيه فالتحيز بالذات هو المجهر ونعني بالتحيز بالذات ما شأنه
ان يشار اليه بالذات اشارة حسية بانه هنا او هناك واعتبر قيد
بالذات احترازا عن العرض فانه قابل للاشارة على سبيل التبعية والحال
في التحيز هو العرض ونعني بالحلول في التحيز ان يختص به بحيث تكون
الاشارة الحسية اليهما واحدة كاللون مع المتلون دون الماء في
الكوز فان الاشارة اليهما ليست واحدة فالماء ليس حالا في الكوز
اصطلاحا وان كان حالا فيه لغة وما ليس متحيزا ولا حالا فيه هو المجرد
وليس ثابت عندنا هو والتعبير بالاختصاص للاحتراز عن الماء الساكن
في الورد فانه وان كانت الاشارة اليهما واحدة لكن لا اختصاص
لاحدهما بالآخر فانه فرع وجود كل منهما في نفسه ولا وجود للورد في
الماء السار في فيه كما افاده عب الا ان يقال حذف الشايج القيد
اعتمادا على تفسيره التحيز بما اخذت ذاته الخ لتحقيقه في الجوهر دون
العرض وان لم يرتضه عط في كبراه فتأمل ما اخذت اي شغلت
وقوله قد راى مقدارا وقوله الفراغ قال من لا زاده هو الفضاء
الذي يثبت الوهم ويدركه من الجسم المحيط بجسم آخر كالفضاء المشغول
بالماء

ولا جنس لها قال في شرح المقاصد لا طريق الى تعريف الاجناس العالية
 سوى الرسوم الناقصة اذ لا يتصور لها جنس وهو ظ ولا فصل لان
 التركيب من امرين متساويين فيكون كل منهما فصلا مجردا احتمال عقلي لا
 يعرف تحققه بل زعم انتقام الدلالة على انتفائها الغنى عن المحل ان
 اعتبر كونه تعريفا للجوهر على مذاق الحكماء رجع لتعريفهم له بانه الموجود
 لا في موضوع بتقدير وصف اي محل يقوم او يراد من المحل الموضوع
 قال في ش المقاصد الممكن عند الحكماء ان استغنى في الوجود عن
 الموضوع فجوهر والا فعرض والمراد بالموضوع محل يقوم المحال
 فالصورة الجوهرية انما تدخل في تعريف الجوهر دون العرض لانها وان
 افتقرت الى المحل لكنهما مستغنية عن الموضوع فان المحل اعم من الموضوع
 كما ان المحال اعم من العرض ولهذا قال عط في كبراه الاولى ابدال المحل
 بالموضوع لانتقاض التعريف بخروج الصورة عنه لعدم استغنائها
 عن المحل مع جوهريتها عند الحكماء الذين هذا التعريف على مذاقهم
 هو وجعل العهدية والمعهود المحل المقوم فيساوي التعبير بالموضوع
 مما ياباه مقام البيان بالتعريف وفي شرح الهداية وحكمة العين
 المحال منحصري الصورة والعرض والمحل في الهبوط والموضوع فلا يكون
 حصول الجسم في المكان حلولا عندهم ولا المكان الحاصل فيه محلا
 هو فالمحل في اصطلاحهم لا يبعد المكان وتساوي عن المواقف ايضا
 وان اعتبر كونه تعريفا للجوهر على مذاق المتكلمين كما صرح به عط في
 صفراهم رجع الى ما اشتهر عنهم من تعريفه بانه المنحيز بالذات اي
 الذي لا يكون تابعا في تحيزه لتحيز شيء آخر فيكون مستغنيا عن المحل
 ولا ينتقض بخروج الصورة لعدم ثبوتها عندهم كالهولي نفسه

انتهى عن
 الحكماء

* وما خلقت عبون العين لما * نظرن سوى بلايا للبرايا *
 بخلاف اللاحق فانه ما ابدل من احد ركنيه حرف بحرف آخر من غير
 مخرجه ولا قرب منه كقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحج الخبير
 لشدة بدك اذ كروا بن معصوم في انواء الربيع ثم قال وقل من فرف
 بينهما وكان ابا المرشد جرى على القول بعدم التفرقة فقال بين
 علاو غلا الجناس المضارع وهو اتفاق الكلمتين في الحروف والترتيب
 مع الاختلاف في حرف واحد احدث لم يقيد به بامر ثم فصل
 الخ اي ذكر ما وعد به من نظم المقولات العشر مفصلة مسروقة
 الجوهر هو وما عطف عليه خبر لمخذوف اي هي الجوهر الخ ولا
 داعي لتقدير مبتدأ لكل واحد كاحد ها واثانيها الخ واستعمال
 الجوهر فيما قابل العرض مولد كما في شفاء الغليل لانه من الاصطلاحات
 الحادثة عند نقل الفلسفة في زمن المأمون من اللغة اليونانية الى
 اللغة العربية قال عبي الجوهر حجر يستخرج منه شيء ينفع به على
 ما في القاموس نقل في الاصطلاح الى المعنى المذكور لانه يستخرج
 منه الخواص والاعراض التي ينفع بها وقيل ما خوذ من الجوهر بمعنى
 الظاهر ويحتمل اخذه من الجوهر بمعنى هيئة الرجل وحسن منظره امر
 وبدأ به لاسبقية على العرض اعتبارا من حيث كونه موضوعا له وان
 تقاربا وجود الاستحالة وجودا واحدا هابدون الآخر وعكس بعضهم
 فبدأ بالعرض قال في ش المواقف نظر الى انه قد يستدل باحواله
 على احوال الجوهر كما يستدل باحوال الحركة والسكون على حدوث
 الاجسام هو هذا تعريف له بالرسم الناقص اذ المقولات باسرها
 لا تحدد انا ولا ناقصا ولا ترسم رسمانا ما الوجوب اخذ للجنس فيها

ثم فصل
 ما وعد به
 فقال الجوهر
 هو

والصحيح مرادفة الشعر للنظم وقبل النظم اعم لشموله ما على اوزان
العرب وغير هادون الشعر وهواى عرفا اما بحسب اصله فهو بمعنى
الفطنة والعلم الكلام الخ جنس يشمل المحدود وغيره والوزون
اى وزنا عربيا يخرج المنشور وما خالف اوزان العرب كالمواليادون
وقبل لا يقدح في شعره خروجه عن اوزان العرب ونصره في
القسطاس وقصد اخرج لما وافق الوزن في كلام الله وكلام رسوله
وما جرى على الالسنه موزونا بلا قصد والمراد قصد وزنه على وجه
كونه شعرا وازاد الشارح قيد مقفى وحذفه غيره والظ انه لبيان الواقع
فلا يضر حذفه بل الحذف اول فتدبر علاجلة في موضع جرت
لبيت وقوله من العلو وباب فعله قعد كافي المصباح ويقال كافي
ايضا اعليته رفعت والمصدر الاعلاء رتبة في المصباح الرتبة
المترة والمكانة والجمع رتبة فهي لا تكون الا في الترقى والفضل كما
صرح به في الغاية لما اشتمل الخ تقليل العلوه في الرتبة في تلك
الاظهر تعلقه بالجمع ولا ضرورة الى جعل الخ اى خلافا لاني المرشد
حيث قال من الغلو بمعنى قلة الوجود مجازا لان غلاء فيه الشيء لان
لقلته وانى بالفا في قوله فغلا فلا لشارة الى انه مسبب عما قبله امر وقوله
لا ذر لقلته اى باعتبار الغالب كان داعيه لتفسيره بما ذكره فهو امر
التسبب لا تحمل فتأمل قوله وهو ما اختلف نكاه اى تماثلا في الحروف كقول
على كرم الله وجهه فيما كتبه الى معاوية رضي الله عنه غزل غزلك فصان
قصا ذلك ذلك فاحش فاحش فعلك فعلك هذا تهكم الجنان
المضاج هو ما ابدل من احد ركنيه حرف بحرف آخر يكون من مخرجه
او قريبا منه نحو يهون وينأون ونحو قول العماني *

ومع ذلك لا يلتزم
الوزن قصد اصله
الجنس الذي له
من العلو وهو الاصل
اى اخرج من ذلك
الظن في ذلك
الظن في ذلك
الظن في ذلك
الظن في ذلك
الظن في ذلك
الظن في ذلك
الظن في ذلك
الظن في ذلك
الظن في ذلك

من الغلو بمعنى قلة الوجود مجازا لان غلاء فيه الشيء لان
لا ذر لقلته اى باعتبار الغالب كان داعيه لتفسيره بما ذكره فهو امر
التسبب لا تحمل فتأمل قوله وهو ما اختلف نكاه اى تماثلا في الحروف كقول
على كرم الله وجهه فيما كتبه الى معاوية رضي الله عنه غزل غزلك فصان
قصا ذلك ذلك فاحش فاحش فعلك فعلك هذا تهكم الجنان
المضاج هو ما ابدل من احد ركنيه حرف بحرف آخر يكون من مخرجه
او قريبا منه نحو يهون وينأون ونحو قول العماني *

الاظنا ضعيها ولذلك خالف بعضهم فجعل المقولات اربعا
 لجمهور الحكماء والكيف والنسبة الشاملة للسبعة الباقية وبعضهم
 جعلها خمسة ساجدة الحركة مقولة برأسها وجعلها بعضهم من مقولاتي
 أن يفعل وذهب بعضهم الى أن مقولة أن يفعل وأن يفعل اعتبارا
 فلا تندرج الحركة فيهما اهر وفي المقاصد ذهب بعضهم الى أن الحركة
 خارجة عن المقولات وفي نيل السعادات ذهب بعضهم الى أن الجنس
 العالي اثنان لجمهور والعرض وقيل واحد وهو الوجود وكل من هذه
 الاقوال مردود من ظرفية العام اي لان المعدود من المقولات
 اعم مفهوما من العشر في ذاته او ان في زائدة استظهره ابو
 المرشد قاده في كونها للظرفية بناء على ما سلكه من ابقاء العدد على
 مصدرية وقد علمت توجيهها فلا تغفل وقوله مبتدأ خبره
 المحذوف اي ثابت وقوله اي في البيت بعده تفسيره وبيان لذلك
 المحذوف فاي تفسيرية او خبره الظرف بعده متعلق بمحذوف
 واي زائدة بين المبتدأ والخبر تأكيد للاتحاد وزيادة في البيان كما
 افاده الجرجاني والدمامي في نظيره وظن ان زمن نظمه اي
 البيت بعده وقوله عن هذا اي عن زمن الاخبار بانه سينظمها
 او عن زمن نظم هذا البيت وقصده بذلك التورك على المرشد
 حيث اعتبر في تحقيق الاستقبال تراخي زمن نظم البيت الثاني عن
 زمن نظم البيت الاول اذ لا داعي اليه لتحقيق الاستقبال بدونه لعد
 امكان تقارن نظريهما في زمن واحد فتأمل اي في بيت من الشعر
 يشير الى ان الاضافة على معنى من اذ البيت بعض منه ونقل عن
 الفراء ان البيت الواحد يسمى بيتا والبيتين والثلاثة ثغفة بضم النون
 والصحيح

من نظرية العام
 في الخاص وان في
 زائدة وقيل
 دسما نظريها اي
 في البيت بعده وفي
 ان زمن نظمه
 متأخر عن هذا
 فلما في البيت
 في بيت شعري
 اي في بيت من
 الشعر

المقولات العشر اجناس عالية للمكانات لان الممكن الذي جوده من
غيره اما جوهر او عرض فالجوهر مقولة براسها والعرض تسع مقولات
هي الكم والكيف الخ وهي انواع اضافية للعرض وهو بالنسبة لها
عرض عام كالماشي بالنسبة للانسان فلا ينافي كونها في حد ذاتها
اجناسا عالية اذ ليس د اخلا في حقيقتها حتى يكون هو الجنس العالي
لها اوسع مقولية اى حملا باعتبار تعدده وصدقه على افراد
كثيرة يعنى ان كل ما صدق عليه الجنس السافل مثلا كالحیوان
يصدق عليه الجنس العالي بلا عكس فالحيوان يصدق على الانسان
مثلا فلما كان العالي اكثر مقولية وصدقا اطلق عليه اسم مقولية
على الاختصاص من قبيل انصراف الشئ لفردة الكامل عند الاطلاق
افاده عطفي كبراه المندرج بالمرتبة لغير اى عددي للمقولات
الخ يشير الى ان عددي كلام التاظم مصدر مضاف للمفعولة بعد
حذف فاعله وهو مخالف لما درج عليه اولا من كونه مصدرا بمعنى
عددي معدود ومخالف ايضا لجعله الظرفية من ظرفية العام في
الخاص مع احواله لنوع تكلف على جعل في زائدة وانما الذي يناسب
هذا جعله من ظرفية المتعلق في المتعلق فكان عليه ان يجعلها
احتمالين او يرفع هذا الدخول من البين لا يقال لعل مراده بقوله سابقا
بمعنى عدد المعنى المصدرى ايضا بناء على ما قاله في المصباح من ان
العدد قد يكون مصدرا بقريضة تفسيره بعد بقوله اى عددي الخ
لانا نقول يبعده عدم الحاجة اليه مع كونه لم تنزل منافرة للظرفية
التي ذكرها فتأمل في عشرى على راي جمهور الحكماء قال في الموقف
وهم معترفون بانه لا سبيل الى الحصر الا الاستقراء الذي لا يفيد

اوسع مقولية
وصلة من غير ما
المندرج تحتها اى
عددي للمقولات
كاش في عشرى

عدد مضاف الى
المقولات
مفعولة بمعنى الحمل
اي الاجناس
بمعنى العشر
ان كل واحد من
اي جملة لا ينفك
اجناس عالية

من باب قتل والعد بمعنى المعدود قال الزجاج وقد يكون العدد
بمعنى المصدر نحو سنين عدد او قال جماعة هو على بابه والمعنى
سنين معدودة اهر وقوله بمعنى عدد اي معدود من اطلاق
المصدر على المفعول مجازا مضاف الى المقولات والاضافة على
معنى من اي المعدود منها لان اضافة الصفة الى الموصوف لان
الراجح سماعيتها جمع مقولة تاؤها للنقل من الوصفية الى
الاسمية لصيرورتها عرفا اسما للجنس العالي او التانيث
لجريانها على موصوف محذوف مؤنث اي ماهية مثلكا افاده عطف
في صغره وقال ابو المرشد في ش هذين البيتين انها للوحدة لا للتأنيث
والنفي منفي بمعنى الحمل الخ الاولى ان يقول من القول بمعنى الحمل
نخصت اي المقولات بحيث متى اطلقت انصرفت اليها مع ان كل
مقولة اي اتفاقا واما الجزئي ففي مقولته خلاف اجناس عالية
الاجناس جمع جنس وهو كل مقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة في
جواب ما هو وهو ينقسم الى عال لا جنس فوّه وتحت اجناس
كالجواهر وسافل فوّه جنس وتحت انواع لا اجناس كالحيوان
فوّه جسم نام وتحت الانسان والفرس والحمار مثلا وهي انواع
ومتوسط فوّه جنس وتحت جنس كطلق جسم فوّه الجواهر
وتحت جسم نام ومفرد اي خارج عن سلسلة ترتيب الاجناس
لا جنس فوّه ولا تحت ومثلا له بالعقل بناء على ان الجوهر ليس
جنسا له وان العقول العشرة المندرجة تحت انواع اما ان ينفي على
ان الجوهر جنس له فلا يكون مفردا بل جنسا سافلا ان كان ما تحت
من العقول انواعا او نوعا سافلا ان كان ما تحت منها اشخاصا وهذه

المقولات

بضاعتى مزجاة فى المصباح البضاعة بكسر الهمزة قطعاً من
 المال تعد للجماعة جمعها بضائع وفى حواشى القاموس نقلاً عن
 الشريف المرتضى بضاعة مزجاة مسوقة شيئاً بعد شئ على
 قلة وضعف يقال أزجاء وزجاء تزجية مساقه على قلة وضعف
 والمراد افادة قلة محصوله فى العلم وهو تواضع منه رحمه الله
 تعالى رجاء مفعول لاجله لقوله فاجتهدوا فى العلم من فاعله اى
 راجياً صاحبه هو الفائز بحقوق الله تعالى وحقوق العباد وخصه
 لانه ارجى فى قبول الدعاء بالفوز اى الظفر والنيل وهو متعلق
 بدعوة وفى الدارين متعلق بالفوز وفى معنى الباء لتعدى الفوز
 بها او للظرفية وصله الفوز بمحذوفة اى الفوز بالخيرات فى
 الدارين او بلا ملاحظة صلة فى المصباح وغيره يقال فاز بكذا
 ظفريه وفاز ظفرونجاء والمراد بالدارين الدنيا والاخرة والنجاء عطف
 على الفوز اى فيها مقتصر اسم فاعل حال من التاء فى اجبت الامثلة
 جمع مثال ما يذكر لا يوضح القاعدة وقوله مع ايضاح الكلمات
 اى ببيان معانيها والكلام على مبانيها ان اقتضى الحال ذلك
 والله منصوب على التعظيم لاسال قدم عليه للحصر ان ينفع من
 النفع وهو ايصال الخير للغير والباء فى به سببية المؤمنين
 خصهم لانهم هم الذين ينبغي ايصال الخير اليهم فانه لتعليل
 لتخصيص السؤال به تعالى وقوله عليه توكل اى اعتمد وتقديم
 الظرف للحصر كتقديمه فى به تستعين اى نطلب الاعانة منه
 لا من غير قال التعبير به جرى على الغالب فى ان من كتب شيئاً
 تلفظ به اولاً ويليها بكتب مصدر الخ فى المصباح عدده عدد

بضاعتى مزجاة
 فى الدارين
 مع ايضاح الكلمات
 والله سأل ان
 ينفع من المؤمنين
 فانه لا ينبغي
 عليه توكل اى
 نستعين بالله
 التاء رعدة
 تعالى رعدة
 مصدر رعدة

منصوب على الحالية من بعض اى طلب منى حال كونه مكررا الطلب
على حداد خلوا الاول فالاول اى مرتبين او منصوب على انه صفة
لمصدر مذكوف اى طلب منى طلبا متكررا افاده الغنيبي ح
والحواسن الالحاح وهو الاقبال على الشئ مع المواظبة كافي للمصباح
والكرة كما فيه ايضا الرجعة وفي التركيب ما فيما قبله اعرا با
ان اشرح في تاويل مصد مفعول طلب بيتي تشنية بيت وهو ما شغل
على اجزاء معلومة مجاز عن بيت الماوى وجمع كل ايات وبيوت كافي
المصباح وغيره والمجازية بحسب الاصل والافعال ان حقيقة
عرفية شرحا مصد رمبين للنوع ان اريد به المعنى المصدر
فان اريد به الالفاظ المخصوصة كان منصوبا بنزع الخافض اى بشرح
وهذا النسب بالصفات بعد مختصر من الاختصار وهو
تقليل اللفظ سواء كثر معناه او لا كما في دقائق المنهاج او مع بكثير
معناه كافي المختار وغيره واختصار الكلام ما يمتدح به الادباء قال
الشعالى عليك بالقصا من الاحاديث والفر من النكت مقتديا بابن العنز
حيث قال * بين اقداحهم حديث قصير * هو سحر وما سواه الكلام (قوله)
وافيا بالعبادات الاظهر ان المراد موفيا بعبادته فلا يقصر عن اداء
المراد منها مع اختصارها بحيث لا يكون في ادائها لبس ولا خفاء
كما هو شأن المختصر ولذا قيل ببسط الكلام ليعلمهم ويختصر ليحفظ
فوصفه بذلك بعد وصفه بالاختصار كالاختصار في قوله
فسقى ديارك غير مفسد هاء صوب الربيع وديمة تعمي (قوله)
فاجبتهم عطف على طلب وافاد بالفاء المبادرة بالجواب لان المطلوب
خير ينبغى الاسراع اليه وان كانت الواو الحالية وان وصلية
بضاعتى

والكل في الكلام
الكل في الكلام
اد اشع بيشي
المقولات
نوعا مختصا
وايضا الجمل
فاجبتهم وان
كانت

ابو حيان ورده الشهاب بما لا يجدي اه واستعماله هنا حقيقة
 او مجاز اما بعد هكذا الوارد فلا تحصل سنة الاقتداء بالاثنيان
 بوبعد وكون المدار على الظرف يحتاج لوصي يسفر عنه كما في شرح
 المواهب فيقول الفاء رابطة للجواب اما وفيه التفات من التكلم
 الى الغيبة العبد الانسان مطلقا او المملوك ورمز ما زبدت
 عليه لام فيقال عبد لكافي القاموس والمراد هنا الاول
 الفقير من فقر كعب قل ماله او اشتكى فقار ظهره ويقال فقرته
 الداهية تزلت به فهو فاعيل بمعنى مفعول كما في المصباح وغيره
 وجزم بعضهم باخذه من الثاني كانه لسوء حاله يشتكى فقار ظهره
 احمد السجاعي من اضراب الصبيان وا بن يونس والامير ومن شيوخه
 البدر الحفني والشهاب الملوي والنور العدوي والسيد البليدي
 توفي عليه رحمة الله سنة سبع وتسعين ومائة والف كما في تاريخ
 الجبرتي جمل بتشديد الميم اي حسن وزين كما في المصباح والمسط
 جمع مسعى بمعنى السعي اي جعل مساعبه واعماله حسنة مشكورة
 غير مشبوبة بما يحبطها قد طلب الخ مقول القول بعض الاخوان
 الاضافة لامية او بمعنى من كافي نسيم الرياض والتعبير ببعض
 للتعظيم كما ان التنوين يكون له دلالة على بعضهم كقول لبيد
 تراك امكنة اذ الم ارضها او يرتبط بعض النفوس حمامها
 عبر ببعض المراد به نفسه لتعظيمه حتى كانه لا يمكن تعيينه وقد
 تلطف الشاعر في قوله
 واقول بعض الناس عنك كاذبة خوف الوشاة وانت كل الناس
 كذا في البيضاوي وعنايته المرة بعد المرة في تاويل اسم الفاعل

اما بعد
 فيقول العبد
 الفقير بعد
 السجاعي
 جمل الله له
 ولا فخر
 المساعي
 قد طلبتني
 بعض الاخوان
 الرزق بعد الزينة

الامكان وفي التعبير بهما براعة استهلال سيدناي معاشر الخلق
 والالبق بالادب الاتيان بكلمة مستبد ونحوها كما عليه الجمهور وان
 افنى ابن حجر بخلافه فائلا ان اتباع الوارد انجح ولم يرد الا في حديث
 ضعيف في الشفا عن ابن مسعود ولو كان مندوبا ما خفي على
 الصحابة والتابعين والخير كله في الانباء اه العرب والجم كلاهما
 بفتح تين او بضم فسكون الواحد عربى وعجمى فالبل للوحدة وينسب
 اليهما بالياء ايضا فيقال للعربى عجمى وبالعكس افاده في الصباح وغيره
 وعلى الله قيل في اعادة على رد على الشيعة الزاعمين ورود لا تفصلوا
 بيني وبين ابي بلى ولا اصل له ورد بانهم زعموا وروده في التشهد فالتبني
 عندهم خاص به و لا يتم هذا نكتة لاعادتها في نحو ما هنا كما افاده غير
 واحد المخلصين جمع مخلص من الاخلاص وهو عبادة الله لذاته
 لا الرباء وسمعة وعلى من تبعهم اى اقتدى بهم واهتدى بهديهم
 ممن باشرهم واتخروا عنهم من الامة المحمدية السادة جمع سيد
 سما عاوسائد قياسا ففى الاشمون يطرد فعلة بفتح الفاء في فاعل
 وصف المذكر صحيح اللام نحو كامل وكلمة اه فها في العناية عند قوله
 تعالى اطعنا سادتنا من ان جمع سائد على سادة شاذ لان فعلا لا
 يجمع على فعلة الا في الصحيح وهم العارفين جمع عارف وهو
 كما في العناية من اشهد الله تعالى ذاته وصفاته وفعاله واسمه
 الاقوال بمشاة تحتية في حواشى القاموس جمع قيل بسكون الياء
 الملك من حمير واليمن او مطلقا او مطلق من له تسلط ياتى العين
 من القىالة بمعنى الامارة او واو بها من القول لانه ينفذ اقواله
 فاصله في قول قلب وادغم ثم خفف بالاسكان واستبعد

وعلى ما سلم
 على سيدنا
 محمد سيد
 العرب والجم
 وعلى الله وجه
 المخلصين في
 الاقوال
 والافعال
 وعلى من
 يتبعهم من
 الامة العارفين
 بالافعال

الحكمة
الارضية
الارضية
الارضية

قيل المحذوف اللازم حذفه لانه معتبر بخصوصه كما حققه عب
 وقال اللارذ لا ادري من اي مقولة الضمير فقال العصار قد يكون
 واجبا ومحمكا جسما او عرضا وقد يكون من مقولة الصوت اذا ج
 الى صوت فليس من مقولة معينة له وهذا التفات لسد لوله
 والكلام في ذاته كما افاده عطف واستظهر بعض شيوخنا كون
 الضمائر المستترة من مقولة الكيف قائلا انها من المعقولات وهي
 كيفيات نفسانية لانها صور قائمة بالذهن فتدبر احدها اثر
 الخطاب تنبئها على قربة تعالى وتنوبها بان اللائق بحال الحمد ملان
 المحمود حاضر او ابدا نابو فوقع حمده على الوجه اللائق مع رعاية الالتفات
 يا من ناداه تعالى ببناء البعيد مع قربة تعظيما لحضرة المقدس
 ينبعبد للمآمد المكدر بالكدرات البشرية عنها واطلق عليه للمؤ
 لورود خلافا لمن منعه تعظيم قيل بتخصيص المنع بغير الوارد كما قيل
 بحمله على ما اذا لم ترفع الصلة اليها الموصول وتخصيصه والاجاز
 نحو افسن يخلق كمن لا يخلق تنزهت التنزه التباعد عن كل مكروه كافي
 القاموس فتنزهه تعالى بتباعد عن صفات النقص بعدم اتصافه
 بها ومنه التنزه بمعنى الخروج الى البساتين وان عده صاحب القاموس
 غلطا فقد رده غير واحد بان الغالب كون البساتين خارج العمران
 وفي الخروج اليها تباعد بل ابعاد للنفس عن مكروه هو ما اذا الغالب
 قصد ذلك منه فتأمل عن الالين والكرم الالين الحاصل في المكان والكم
 ما يقبل القسمة لذاته وهو اما متصل قار وهو المقدار او غير قار
 وهو الزمان واما منفصل وهو العدد فالمراد تنزهت عن الموصول
 في مكان او زمان وعن المقدار والتعدد فان ذلك كله من لوازم

١٩٢٥
١٩٢٥
١٩٢٥



الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله لنا

(RECAP)

2274

9931

806

(conts.)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 حَمْدُ مَنْ تَعَالَتْ عَنْ صِفَةِ الْجَوْهَرِيَّةِ ذَاتُهُ وَتَسَامَتْ عَنْ
 سِمَةِ الْعَرْضِيَّةِ صِفَاتُهُ وَصَلَاةٌ وَسَلَامٌ عَلَى خَيْرِ مَنْ أَوْفَى
 الْحُكْمَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ قَرَرُوا شَرْعَهُ وَأَعْلَنُوا حُكْمَهُ
 أَمَا بَعْدُ فَيَقُولُ الْمُرْصِيفُ زَيْنُ كُشْفِ اللَّهِ عَنْ عَيْنِ قَلْبِهِ
 الْغَيْنِ هَذَا مَا اسْتَخْفَتْ اللَّهُ فِيهِ حِينَ دَعَا إِلَيْهِ الدَّاعِيَ مِنْ
 جَمْعِ كَلِمَاتٍ عَلَى شَرْحِ بَيْتِ الْمَقُولَاتِ لِلْعَلَامَةِ السَّيِّدِ
 سَالِكِ أَفْقِهِ مَا لِلنَّافِعِ مِنَ الْقَوْلِ لَا ابْنَ كَثِيرٍ رَاجِيًا مِنَ اللَّهِ
 تَعَالَى أَنْ يَسْلِكَ بَنِي فِي تَحْبِيرِهِ سَبِيلَ الْخَيْرِ بِسْمِ اللَّهِ الْخ
 الْفَافِظِ الْبَسْمَلَةِ مِنَ الْكَيْفِيَّاتِ الْمَحْسُوسَةِ بِجَاسَةِ السَّمْعِ لَا مِنَ
 الْكَيْمَاتِ خِلَافًا لِلْفَارَابِيِّ كَمَا سَبَّأَتْ رَدَّهُ وَمَعَانِيهَا مِنْ حَيْثُ
 هِيَ مَعَانٍ أَيْ صُورٌ ذَهْنِيَّةٌ قَصِدَتْ مِنَ الْأَلْفَافِظِ مِنَ الْكَيْفِيَّاتِ
 النَّفْسَانِيَّةِ فَإِنْ اعْتَبِرَ كَوْنُ مَدْلُولِ لَفْظِ الْجَمْلَةِ كِتَابِيَّةً
 الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ فَلَيْسَ مِنَ الْمَقُولَاتِ فِي شَيْءٍ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَجَهْلُ
 الْحُكَمَاءِ كَمَا أَشَارَ لَهُ صَاحِبُ الْأَشَارَاتِ وَغَيْرُهُ وَالضَّمِيرَانِ
 الْمُسْتَتَرَانِ فِي الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَا مِنْ حَيْثُ مَدْلُولُهُمَا وَسَائِرُ الضَّمَائِرِ
 كَذَلِكَ لَيْسَتْ مِنْ مَقُولَةِ الْحَرْفِ وَالصَّوْتِ أَصْلًا إِذْ لَمْ تَوْضَعْ لَهَا
 الْفَافِظُ كَمَا قَالَ الْجَامِي بَلْ لَمْ تَدْخُلْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَقُولَاتِ وَلَيْسَتْ مِنْ

فِي

٧٢٧٥
al-Marsafi, Zayn



Hāshiyat Zayn al-Marsafi

عَدَّ الْمَقُولَاتِ فِي عَشْرِ سَاقِطَاتٍ فِي بَيْتِ شِعْرِ عَلَا فِي رُتْبَةٍ فَعَلَا
الْجَوْهَرُ الْكَمُّ كَيْفَ وَالْمُضَافُ مَتَى أَيْنَ وَوَضَعَ لَهُ أَنْ يَنْفَعِلَ فَعَلَا



32101 064066887